الإرهابيون واصلوا منع المدنيين من الخروج.. وقذائفهم حصدت مدنيين في العاصمة

الجيش يستكمل شطر الغوطة إلى ٣ أقسام وقواته تلتقي في إدارة المركبات

من قصف المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية للمدنيين في مدينة جرمانا (سانا)

الوطن – وكالات

استكملت وحدات الجيش العربي السوري، أمس، شطر الغوطة الشرقية إلى ٣ أقسام، على حين واصلت التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة استهداف أحياء العاصمة الآمنة بالقذائف، والمدنيين الراغبين بالخروج عبر الممرين الإنسانيين اللذين افتتحهما الجيش.

ووفقاً لوكالة «سانا» للأنباء فإن وحدات الجيش العاملة في القطاع الأوسط من الغوطة سيطرت بشكل كامل على بلدة مديرا بعد معارك عنيفة مع التنظيمات الإرهابية وواصلت تقدمها حيث التقت مع وحدات الجيش العاملة في محيط إدارة المركبات.

ولفتت الوكالة إلى أنه باجتثاث الإرهابيين من بلدة مديرا تكون وحدات الجيش قطعت بشكل كامل خطوط إمداد وتحرك التنظيمات الإرهابية بين الجزأين الشمالي والجنوبي من الغوطة الأمر الذي من شأنه تسريع سقوط أوكار الإرهابيين واندحارهم.

وبينت الوكالة أن عمليات الجيش في القطاع الجنوبي الشرقي من الغوطة تتركز حالياً على مزارع جسرين وقرية أفتريس بهدف تشديد الخناق على المجموعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، لافتة إلى أن العمليات أسفرت عن استعادة السيطرة على أغلبية المزارع الممتدة في محيط بلدة جسرين بعد دحر الإرهابيين منها وتكبيدهم خسائر كبيرة بالعتاد والأفراد.

وبحسب «سانا»، تعد بلدة جسرين أحد المراكز الرئيسية لانتشار المجموعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم «جبهة النصرة» الذي يحتجز العديد من العائلات ويمنعهم من المغادرة عبر الممر الإنساني الذي تم افتتاحه يوم الخميس الماضي باتجاه بلدة المليحة لخروج المدنيين حيث أطلقت النيران أمس على عائلات تحاول الخروج ما تسبب باستشهاد امرأة وأطفالها الثلاثة.

وأكدت أن وحدات الجيش حققت تقدماً جديداً في ملاحقة «النصرة» في الجهة الشمالية لبلدة أفتريس وسط انهيار كبير في صفوفها نتيجة التقدم الكبير للجيش والخسائر الفادحة التي تكبدتها خلال المعارك الأخيرة.

وفي تصريح للوكالة أشار أحد القادة الميدانيين من أطراف بلدة جسرين إلى أن السيطرة على معظم مزارع جسرين تحققت بعد عملية دقيقة ونوعية وسريعة بعد تقدم عناصر المشاة إلى عمق تحصينات الإرهابيين وقطع طريق إمدادهم الرئيسي الذي يمتد من مدينة دوما وضمن قرى الغوطة باتجاه بلدة النشابية وهو عبارة عن خندق محفور بين الأراضي الزراعية ومنازل المواطنين بعمق ٨ أمتار وعرض ٨ أمتار.

وأوضح، أنه بعد السيطرة على هذا الطريق أقدم الإرهابيون على ضخ المياه ضمن الطريق وإغراقه بالمياه بغية إعاقة تقدم وحدات من الجيش المصممة على اجتثاث الإرهاب من الغوطة وتحرير الأهالي الصامدين الذين عانوا الويلات من المجموعات الإرهابية التي استغلتهم واتخذت منهم دروعاً بشرية وزجتهم بأعمال التحصين والتدشيم.

ولفت القائد الميداني إلى أنه تم العثور على مقرات للإرهابيين تحتوي على وثائق وأوراق تثبت علاقتهم مع دول أجنبية زودتهم بأحدث أجهزة الاتصال وخرائط للتحصين الهندسي إضافة إلى أوراق وهي عبارة عن أوامر إدارية تطلب من أهالي الغوطة وكل من يحمل السلاح الالتحاق بصفوف الإرهابيين ومنها أوامر لتجنيد الأطفال دون سن الـ١٤ سنة وزجهم في الصفوف الأمامية.

بدوره ذكر «الإعلام الحربي المركزي»، أن الجيش واصل التقدم في محيط إدارة المركبات في حرستا وسيطر على عدد كبير من الأبنية الحاكمة وقضى على عدد من القناصين فيها وأن وحدات الهندسة باشرت بانتزاع العديد من الألغام التي زرعتها المجموعات الإرهابية في المنطقة.

وكان «الإعلام الحربي المركزي» تحدث في ساعة متأخرة من ليل أول من أمس عن حصار الجيش لبلدة حرستا وبالتالي بات الجيش يشطر الغوطة إلى قسمين جنوبي وشمالي والأخير أيضاً قسمين منه مدينة حرستا منفردة.

بموازاة ذلك أكدت «سانا» أن «النصرة» والمجموعات الإرهابية المنضوية تحت زعامته في الغوطة الشرقية واصلت منع المدنيين لليوم الـ١٣ على التوالي من الخروج عبر الممر الآمن الذي حدده الجيش والجهات المعنية في مخيم الوافدين على أطراف الغوطة، مشيرة إلى سقوط قذيفة وعدد من طلقات الرصاص المتفجر أطلقها الإرهابيون على ممر «الوافدين» بعد نحو ساعة من بدء التهدئة المحددة يومياً بين الساعة الـ٩ صباحاً والـ ٢ ظهراً لخروج المدنيين، مؤكدة عدم خروج أي مدني حتى إعداد هذا الخبر أمس.

كما أكدت الوكالة أن «النصرة» والمجموعات التابعة له المنتشرة في الغوطة جددوا اعتداءاتهم بالقذائف على الأحياء السكنية في دمشق ومحيطها ما تسبب بارتقاء أربعة شهداء وجرح ٢٦ مدنياً أمس.

بدورها وفي بيان لها أكدت «القناة المركزية لقاعدة حميميم» أن الوضع في الغوطة الشرقية يزيد سوءاً، مشيرة إلى استمرار الميليشيات «غير الشرعية بتنفيذ الرمايات باستخدام مدافع هاون على الأحياء السكنية في دمشق».

وأكد البيان أنه و«رغم المباحثات الإيجابية مع زعماء الفصائل المسلحة غير الشرعية لم يستطع السكان المدنيون أن يستخدموا الممرات الإنسانية، علماً أننا نستمر بتوزيع المعلومات إلى السكان عبر جميع القنوات الممكنة عن اتجاهات وشروط التحرك الأمني للعبور إلى الممرات الإنسانية».

ميليشيات درعا تعاقب عائلة لاستشهاد ابنها في الغوطة!

الوطن – وكالات

عاقبت ميليشيا «الجيش الحر» في بلدة صيدا التابعة لمحافظة درعا عائلة استشهد أحد أبنائها مع قوات الجيش العربي السوري في غوطة دمشق الشرقية، عبر إمهالها فترة زمنية لمغادرة المحافظة، بحجة أنه «أمر لا يمكن السكوت عنه».

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن ما تسمى القيادة العسكرية التابعة لميليشيا «الجيش الحر» في البلدة، أمهلت عائلة استشهد أحد أبنائها مع قوات الجيش في المعارك التي تخوضها لطرد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في الغوطة، فترة زمنية لمغادرة درعا.

وقالت قيادة الميليشيا في بيان صدر عنها أمس: «تأكد لنا مقتل أحد مساندي النظام من أبناء درعا وهو أمر لا يمكن القبول به أو السكوت عنه»!!

واستشهد قبل أيام مسؤول تجنيد في «اللواء ٣١٣» خلال المعارك إلى جانب قوات الجيش العربي السوري في غوطة دمشق الشرقية.

ونقلت المواقع عما سمته «مصادر مطلعة»، الخميس الماضي، أن مسؤول التجنيد لصالح «اللواء ٣١٣» في درعا، عبد النور المسالمة، استشهد أثناء قتاله إلى جانب قوات الجيش في معارك الغوطة الشرقية.

ولتظهر الميليشيا جانبها الإنساني، زعم البيان أنه، «من باب التعاطف الإنساني مع أخوتنا في الغوطة الشرقية، نطالب ذوي القتيل (الشهيد) المقيمين في صيدا دون تسميتهم بمغادرتها».

ومنحت قيادة الميليشيا في بلدة صيدا مدة أقصاها ١٥ يوماً، لتمكين عائلة الشهيد من إنهاء وتصفية أعمالها وارتباطاتها في البلدة!

ويرى مراقبون في هذه الخطوة، تماهياً مع ما تفعله سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعائلات الشهداء الذين يسقطون خلال معارك مع المحتل أو أثناء تنفيذهم عمليات ضده.

وتشكل «اللواء ٣١٣» في درعا نهاية العام الماضي، حيث انضم إليه العديد من أبناء المحافظة للقوات الرديفة للجيش العربي السوري.

وبحسب المصادر فإن المسالمة الذي ينحدر من مدينة درعا، كان يعمل لصالح «قوات الدفاع الوطني» الرديفة للجيش العربي السوري، قبل أن يعين كأحد المسؤولين عن تجنيد المقاتلين من أبناء المحافظة لصالح «اللواء ٣١٣».

«علوش» و«المرصد» يتراشقان الاتهامات

تطهير جنوب البلاد بعد تأمين محيط العاصمة

| وكالات

أعلنت «القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية»، أن الجيش العربي السوري سيقوم بشن عملية واسعة ضد التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المتحالفة معها في جنوب البلاد، بعد الانتهاء من عملية غوطة دمشق الشرقية.

جاء ذلك في وقت تبادل ميليشيا «جيش الإسلام» و«المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض الداعم للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الاتهامات على خلفية الهزائم التي مني بها الإرهابيون والمسلحون في الغوطة.

وقالت «القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية»، غير الرسمية على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: إن «انتهاء الوجود الإرهابي في الغوطة الشرقية أصبح أمراً محتوماً بشكلٍ واضحٍ جداً، نسعى بعد تأمين محيط العاصمة دمشق إلى القضاء على الإرهابيين في جنوبي البلاد».

وكان عددٌ من النشطاء المعارضين، طالبوا ميليشيات الجبهة الجنوبية، بإشعال الجبهات مع الجيش العربي السوري، لإنقاذ الغوطة الشرقية.

وفي مطلع الشهر الجاري، أعلن قائدٌ عسكري في ميليشيا «قوات شباب السنة» في درعا، أن ميليشيات الجبهة الجنوبية تدرس فتح معركة ضد قوات الجيش العربي السوري في الجنوب لتخفيف الضغط عن الغوطة الشرقية.

على خط مواز، اتهم المسؤول السياسي في ميليشيا «جيش الإسلام»، محمد علوش، «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض بنشر أخبار «غير دقيقة» عن الغوطة الشرقية.

وقال «علوش» في تغريدة له عبر «تويتر»: «ما ينشره المرصد السوري من أخبار عسكرية في الغوطة الشرقية غير دقيق، وأنصح بعدم اعتباره مصدراً لهذه الأخبار».

وأضاف: «لسبب بسيط، ليس له أي مراسل داخل الغوطة، وأما من الطرف الآخر فلا نعلم!!!».

بدوره، رد المرصد الذي يتخذ من لندن مقراً له، ويديره المدعو رامي عبد الرحمن، على اتهامات علوش، قائلاً: إن «على قادة فصائل الغوطة الشرقية، الانشغال بمواجهة الكارثة هناك، بدلاً من مرابطتهم على جبهات «تويتر»، ومحاولة تشويه المرصد».

وأضاف: «لا ننتظر شكراً من أحد، فنحن نقوم بواجبنا الإنساني والأخلاقي، لكن أن يتم محاولة تشويه المرصد، في هذا الوقت بالتحديد، فلا نعلم ما الغاية منه، سوى محاولة إسكات الصوت الأكثر تأثيرا، في نقل الجرائم التي تحصل في الغوطة الشرقية وعموم سورية».

وفي منشورٍ آخر على «فيسبوك»، قال عبد الرحمن: «البعض يهاجمنا لأننا لا نكذب ولأننا نتحدث عن الحقائق، نحن كنا نود أن نقول إن النظام لم يتقدم في الغوطة الشرقية، لكن لن ننساق وراء الكذب ونخدع الناس الموجودين الآن في أقبية المنازل في الغوطة ويريدون أن يعلموا ما هي الحقيقة؟ والأكاذيب التي ينشرها نشطاء التواصل الاجتماعي تجلب المتابعين لأصحابها لكنها تضر المدنيين في الغوطة ولا تنفعهم».

وأضاف: «فلا يمكن تحرير الغوطة بالأكاذيب والأخبار المبالغ بها أو بتغطية الحقائق على الأرض».

وكانت صحيفة «لوموند» الفرنسية نشرت في وقت سابقٍ مقالاً شككت فيه بمصداقية المرصد ومدّيره، معتبرة أنه «لا يخدم الثورة ولا المعارضة»، من خلال إصراره على تقسيمها إلى ألوان وأطياف وإدراجها تحت تصنيفات مختلفة، إسلامية، علمانية، ليبرالية.

في سياق آخر، كشف البيت الأبيض، أن كلا الرئيسين الأميركي دونالد ترامب ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون أعربا في اتصال هاتفي، عن إدانتهما الحازمة للأوضاع الراهنة في الغوطة الشرقية.

وزعم البيت الأبيض في بيان، أوردته قناة «الحرة» الأميركية أن القوات السورية في غوطة دمشق الشرقية تقوم بما سماه «تصرفات وحشية».

لجنة حمورية تسلمت شروط الحكومة لتجنيب البلدة عملاً عسكرياً

موسكو: تقدم في المفاوضات مع مسلحي الغوطة

الوطن - وكالات

أعلنت موسكو عن تقدم عملية المفاوضات مع الميليشيات المسلحة حول إخراج المدنيين من غوطة دمشق الشرقية، وأكدت أن جزءاً من تلك الميليشيات تبحث إمكانية إخراج مدنيين مقابل خروجهم مع عائلاتهم.

وعقد ممثلون عن الحكومة اجتماعاً مع لجنة مفاوضات من أهالي بلدة حمورية انتهى بسلسلة من الشروط طرحتها الحكومة السورية لتجنيب البلدة العمل العسكري.

وأعلن مركز المصالحة الروسي التابع لوزارة الدفاع الروسية أمس، عن تقدم عملية المفاوضات مع الميليشيات المسلحة حول إخراج المدنيين من الغوطة، وأكد أن جزءاً منها يبحث إمكانية إخراج عشرات المدنيين مقابل خروجهم مع عائلاتهم، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وقال الناطق باسم مركز المصالحة، اللواء فلاديمير زولوتوخين، أمس، إن «مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة، والعسكريين السوريين يواصلون المفاوضات مع أعضاء الفصائل المسلحة (الميليشيات) في الغوطة الشرقية حول إخراج المدنيين من المنطقة، ويبحث المسلحون إمكانية إخراج عشرات السكان مقابل إمكانية مغادرة المنطقة مع عائلاتهم مع ضمانات أمنية».

وكان المركز أعلن في وقت سابق أنه يجري مفاوضات مع قادة الميليشيات المسلحة في الغوطة الشرقية لإخراج دفعة جديدة من المسلحين من هناك.

عناصر من الجيش العربي السوري في بلدة الأشعري في الغوطة الشرقية (عن الانترنت)

ويوم الجمعة الماضي خرج عشرات المدنيين من الغوطة الشرقية، على حين قرر ١٣ مسلحاً تابعاً لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المتواجدة في الغوطة الشرقية الخروج مع عائلاتهم عبر الممر الآمن بمخيم الوافدين إلى إدلب.

يأتي ذلك في الوقت الذي يواصل فيه الجيش العربي السوري تقدمه في الغوطة الشرقية، على حساب «النصرة» الإرهابي والميليشيات المتحالفة معها، حيث تمكن من استعادة السيطرة على أكثر من نصف الغوطة، الأمر الذي أجبر بعض مسلحي تلك الميليشيات على القبول بالتفاوض والخروج من الغوطة، نتيجة هذا التقدم المستمر.

من جانبها نقلت وكالة «سبوتنيك» للأنباء أمس عن مركز المصالحة الروسي تأكيده، أنه تم إجلاء ٥٢ مدنياً من الغوطة الشرقية منهم ٢٦ طفلاً.

وذكر المركز، أن هذه تعتبر أول عملية إجلاء جماعي من نوعها بهذا العدد.

وكانت الوكالة، نقلت أول من أمس عن أحد شيوخ العشائر: «هناك مفاوضات جارية لإخراج ٦٠٠ مسلح من الممر الإنساني الجديد جسرين – المليحة».

في غضون ذلك، قال مسؤول المكتب السياسي لميليشيا «جيش الإسلام» محمد علوش في تغريدة على «تويتر»، بحسب مواقع إلكترونية معارضة: إن «الغوطة بعدما شهدته من الخذلان تعرف كيف تفاوض عن نفسها، ولم تفوّض أي جهة بذلك، ولها قيادة في الداخل وممثلون يفاوضون في الخارج»، (في إشارة إلى المفاوضات مع الحكومة السورية والجانب الروسي).

بدوره، قال الناطق باسم ميليشيا «فيلق الرحمن» وائل علوان عبر قناة «التليغرام»، إنه لا يوجد أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع ما سماه «العدوان الروسي» أو حلفائه.

وكانت تقارير إعلامية تحدثت أن عدداً من اللجان المحلية الأهلية في الغوطة الشرقية خرجت على مدار الأيام الثلاثة السابقة، لمفاوضة الحكومة السورية لإيقاف العملية العسكرية للجيش العربي السوري ضد الميليشيات المسلحة في المنطقة.

وذكرت التقارير أن لجاناً شكّلها مواطنون ووجهاء محليون، تفاوض على حدة الحكومة السورية والجانب الروسي عن بلدات حمورية ومديرا وبيت سوا.

ويوم الجمعة الفائت توعّد القائد العام لميليشيا «فيلق الرحمن» النقيب الفار، عبد الناصر شمير، في رسالة مصورة، من سماهم «مروجي المصالحات» بأنه «سيضربهم بيدٍ من حديد».

في غضون ذلك، عادت لجنة مفاوضات من أهالي بلدة حمورية أمس، عقب انتهاء مفاوضاتها مع ممثلين عن الحكومة السورية بشأن التطورات الميدانية الأخيرة بالمنطقة، بحسب ما نقلت مواقع معارضة عن «مصادر مطلعة».

وأشارت المصادر إلى أن المفاوضات انتهت بسلسلة من الشروط طرحتها الحكومة السورية على الأهالي، من بينها تسوية أوضاع الراغبين بالبقاء وعدم خروج المدنيين منها، وإلقاء السلاح للمكلفين بخدمة الجيش مع ضمان عدم الملاحقة القانونية، على أن يكمل المتخلفون خدمتهم العسكرية في الفيلق الخامس. ويخرج الأهالي والشباب غير الراغبين بتسوية أوضاعهم إلى مناطق لم تحدد بعد، ولكن المرجح أن تكون إلى الشمال السوري، وفقاً للمصادر.

وفي حال عدم الموافقة على الشروط، فكان التهديد من جانب الحكومة بمواصلة العملية العسكرية للجيش العربي السوري ضد الميليشيات المسلحة في المنطقة.

قولاً واحداً

أزفت الآزفة

رفعت البدوي

لم يعد مخفياً أنه في كل مرة يحقق فيها الجيش العربي السوري مزيداً من النجاح والتقدم الميداني في حربه على مراكز الإرهاب في سورية، تلجأ الدول الداعمة للإرهاب في سورية إلى اختراع أساليب ذات معايير مزدوجة ومتناقضة، تارة حماية المدنيين وتارة أخرى بوصف تقدم الجيش العربي السوري بأنه حرب ضد الإنسانية، أو باختلاق توجيه التهم للحكومة السورية من خلال بدعة جديدة تُسمى استخدام المواد الكيميائية من الجيش السوري وذلك ذريعةً لاستهداف الدولة السورية عسكرياً من خارج إطار مجلس الأمن تماماً، كما جرى مؤخراً مع اقتراب حسم معركة تطهير منطقة الغوطة، حيث بدأت ترتفع أصوات مسؤولي هذه الدول وتعلن عن استخدام هذه المواد من الجيش السوري.

لقد ثبت وبالدليل القاطع أن أجهزة استخبارات تلك الدول الداعمة للإرهاب في سورية، مثل أميركا والسعودية وقطر وإسرائيل ساعدت بشراء مواد كيميائية سامة من ليبيا وغيرها وإرسالها لمجموعاتهم في سورية لتدخل الأراضي السورية عبر الحدود مع تركيا التي شاركت التنظيمات الإرهابية في تدريبهم على استخدامها وحتى في صنعها لاستخدامها في سورية بغرض إلصاق التهمة بالجيش العربي السوري باستخدام تلك المواد الكيميائية ضد المدنيين.

يأتي ذلك مترافقاً مع تحريض من بعض أجهزة إعلام معروفة بعدائها ضد الدولة السورية من خلال حملة إعلامية مبرمجة ومحمومة تتهم قوات الجيش العربي السوري باستخدام هذه المواد السامة.

إن التهم التي تم تلفيقها مسبقاً ضد الدولة السورية وضد تقدم الجيش العربي السوري بقيت مجرد تهم مبهمة من دون أدلة قاطعة وهنا يجب علينا إبراز بعض النقاط التي تدحض كل التلفيقات والتهم المعدة سلفاً ضد الدولة والجيش في سورية.

جميعنا يتذكر حادثة خان العسل بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٣، وهي الحادثة التي طلبت فيها الحكومة السورية فور وقوعها المساعدة من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون للتحقيق فيها، لكن الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومات الغربية التي أطلقت التهم ضد سورية استغرق حوالي ٤ أشهر، حتى أمكن إرسال وفد يرأسه السويدي د. سيلستروم للتحقيق بما جرى في خان العسل وعلى الرغم من وصوله إلى دمشق، إلا أنه بقي فيها ولم يتمكن من الذهاب إلى خان العسل على الرغم من تعهد الحكومة السورية بتأمين سلامة الفريق الأممي إلى آخر نقطة يسيطر عليها الجيش السوري قبل بلدة خان شيخون، وكانت الحجة آنذاك أنه وبسبب وقوع الحادثة الشهيرة في الغوطة بتاريخ ٢١ آب ٢٠١٣، والتي تم فيها تلفيق التهمة ضد الحكومة السورية ومن ثم أعقبها قيام الولايات المتحدة بإطلاق تهديد جدي بالعدوان العسكري على سورية تحت عنوان سماه الرئيس باراك أوباما تجاوز الخطوط الحمر.

لابد لنا من التذكير أنه ونتيجة للاتصالات الدولية بقيادة روسيا وبتنسيق سوري انضمت الحكومة السورية بتاريخ ١٤ أيلول ٢٠١٣ إلى اتفاقية حظر إنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتلا ذلك اعتماد مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٣ للقرار ٢١١٨، وبالفعل قامت الحكومة السورية، وفي وقت قياسي بالتدمير والتخلص من برنامج أسلحتها الكيميائية باعتراف الأمم المتحدة نفسها.

تلا ذلك بيان رسمي صادر عن الحكومة السورية جاء فيه: إن الحكومة السورية تدين استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها المواد الكيميائية، في أي مكان وفي أي زمان وتحت أي ظرف كان.

إن الحكومة السورية انضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية NPT في عام ١٩٦٩، ووقعت على اتفاقية «حظر إنتاج واستعمال الأسلحة البيولوجية وأنه جرى تدمير تلك الأسلحة بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٢، وأن الحكومة السورية انضمت إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتاريخ ١٤ أيلول ٢٠١٣، وأتمت مرحلة التخلص من كامل برنامج أسلحتها الكيميائية بالكامل كما أنه تم تدمير مخزونها من هذه الأسلحة على متن السفينة الأميركية Kape Ray في البحر المتوسط، وهذا البرنامج انتهى إلى دون رجعة.

قبل أيام قليلة وفي جلسة علنية في أروقة مجلس الأمن صرح مندوب سورية بشار الجعفري أن الحكومة السورية أرسلت إلى مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أكثر من ١٤٠ رسالة تتضمن معلومات موثقة حول امتلاك المجموعات الإرهابية المسلحة للمواد الكيميائية بما فيها دخول شاحنات محملة بمواد سامة عبر معبر باب الهوى مع تركيا بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠١٨، حيث يتم توزيع هذه المواد على مناطق الإرهابيين على كامل الأراضي السورية لاستخدامها ضد المدنيين.

وهنا يظهر لنا جلياً إصرار مجلس الأمن والدول الداعمة للإرهاب في سورية على اتباع سياسة الكيل بمكيالين بعدما تأكد لنا أن الكيان الصهيوني طليق اليدين وليس طرفاً في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية على الإطلاق.

إن بدعة اتهام الحكومة والجيش العربي السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية صارت رواية ممجوجة، الهدف منها تأمين بيئة حاضنة للإرهاب في سورية وسيف مسلط لاستنزاف سورية ولمنع الجيش العربي السوري من استكمال نجاحاته في حربه على الإرهاب.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وفي خطابه أمام الجمعية الاتحادية قال جملاً محددة موجهة لأميركا حيث قال: إن روسيا إذا ما تعرضت لأي عمل عدائي فإنها سترد عليه بقسوة وأنها ستدافع عن نفسها وعن حلفائها وهذا الأمر غير قابل للتشكيك.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب تلقف الرسالة بجدية ما دفعه إلى إبلاغ البنتاغون عدم موافقته على أي عمل عسكري ضد سورية وخصوصاً بعدما انتفت حجج الأسلحة الكيميائية الملفقة.

أزفت الآزفة ولا راد لقرار القيادة السورية بتطهير كل بؤر المجموعات الإرهابية في سورية حتى تطهير كامل الغوطة والتراب السوري من التركي والأميركي وحتى الإسرائيلي أو من أي كائن غريب أو محتل لأرض سورية العربية.